

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

هذا المذهب وعليه الأصحاب .

وحكاہ أبو الخطاب في الانتمار إجماعاً وكذا عدہ من نکاحها فاسد .

واختار الشیخ تقی الدین رحمه الله أن كل واحدة منهما تستبرأ بحیضة وأنه أحد الوجهين في الموطوء بشبهة .

قوله وكذلك عدہ المزنی بها .

يعنی أن عدتها كعدة المطلقة .

وهذا المذهب وعليه جماہیر الأصحاب .

وجرم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في المغني والمحرر والشح والنظم والرعايتين والحاوي الصغير والفروع ونظم المفردات وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه تستبرأ بحیضة ذکرها بن أبي موسی کالامة المزنی بها غير المزوجة .

واختارها الحلواني وبن رزین والشیخ تقی الدین .

واختاره أيضاً في كل فسخ وطلاق ثلاث .

وحكى في الرعايتين والحاوي روایة ثالثة أن الموطوء بشبهة والمزنی بها ومن نکاحها فاسد تعتد بثلاث حیض فقاً ومن وطئت بشبهة أو زنا أو بعقد فاسد تعتد كمطلقة .

وعنه تستبرأ الزانیة بحیضة کأمة غير مزوجة وعنہ بثلاث .

فائدة إذا وطئت امرأته أو سرتیه بشبهة أو زنا حرمت عليه حتى تعتد .

وفيما دون الفرج وجهان .

وأطلقاًهما في المحرر والرعايتين والحاوي والنظم والزرکشی والفروع .

أحدهما لا تحرم عليه اختاره بن عبدوس في تذکرته وهو الصواب